العرب
الإثنين 2020/04/06
السنة 42 العدد 11669

الإمارات تضاعف قيمة الدعم المالي لحماية اقتصادها

البنك المركزي يرفع التسهيلات الاتحادية إلى 70 مليار دولار

نقلت الإمارات جهود حماية الاقتصاد من تداعيات انتشار فايروس كورونا العالمية إلى مرحلة جديدة بمضاعفة الدعم المالي الاتحادي للأفراد والشركات ليصل إلى 70 مليار دولار، عدا عن حزم الدعم الخاصة بكل إمارة.

أبوظبي - عززت الإمارات جهود محاصرة الآثار الاقتصادية لتفشي فايروس كورونا، بحزمة من التسهيلات المالية الجديدة، في وقت شددت فيه على إجراءات منع لانتشاره من خلال قيود جديدة على الحركة في دبي.

وقال البنك المركزي الإماراتي إنّ "القيمة الإجمالية لكافة الإجراءات المتعلقة برأس المال والسيولة التي اعتمدها المصرف المركزي منذ 14 مارس بلغت 256 مليون درهم" أي نحو 70 مليار دولار.

وكانت حكومة الإمارات الاتحادية قد أعلنت الشهر الماضي عن حزمة مساعدات بقيمة 35 مليار دولار، شملت كذلك دعما للقطاع المصرفي، وتسهيلات في منح القروض، وضخ أموال في الأسواق المالية.

ولا تضم تلك الأرقام حزم الدعم الواسعة الخاصة بكل إمارة، والتي تشمل دعما مباشرا للمتضررين من انتشار الوباء من الشركات والأفراد من خلال تسهيلات وضمانات وإعفاءات من الرسوم والضرائب.

وقال مصرف الإمارات المركزي في بيان إن مجلس إدارته "أقرّ تخفيضا نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار النصف لجميع البنوك، حيث خُفضت من 14 إلى 7 في المئة".

وأضاف أن ذلك "سيسهم في تعزيز السيولة، وضخ ما يُقدّر بـ61 مليار درهم (16.6 مليار دولار) من السيولة في القطاع المصرفي يمكن استخدامها في دعم إقراض البنوك لقطاعات الاقتصاد الوطني، وإدارة السيولة لديها".

كما مدد المصرف المركزي الجدول الزمني لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة والموجهة لمساندة العملاء والشركات المتضررة، وأقرّ تحسينات إضافية على الخطة.

ويمكن للبنوك وشركات التمويل المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، تمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة حتى 31 ديسمبر 2020.

جهود متكاملة لمواجهة الوباء

وتسمح الخطة للبنوك المشاركة فيها بتمديد التخفيضات في رؤوس الأموال الوقائية حتى نهاية العام المقبل. وتبلغ قيمة التخفيضات في رؤوس الأموال الوقائية المحررة 50 مليار درهم (13.61 مليار دولار).

كما أقرّ المركزي الإماراتي تمديد تسهيلات التمويل ذات التكلفة الصفرية المغطاة بضمان للبنوك وشركات التمويل المشاركة في الخطة حتى نهاية العام الحالي. وتبلغ قيمة التسهيلات الصفرية المتاحة 50 مليار درهم.

في هذه الأثناء حصلت الأسواق المالية الإماراتية على تسهيلات جديدة لتخفيف تداعيات انتشار فايروس كورونا، الذي كبد جميع البورصات العالمية خسائر كبيرة.

وأبلغت هيئة الأوراق المالية والسلع الشركات المدرجة وصناديق الاستثمار المحلية بقرارات تضمنت تمديد مدة الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للعام 2019 والبيانات المالية المرحلية للربع الأول من العام الجاري.

مصرف الإمارات المركزي
تخفيض الاحتياطي الإلزامي من الودائع إلى النصف لجميع البنوك

وذكرت أن الإجراءات تأتي في إطار جهودها لاحتواء تداعيات فايروس "كورونا" واستكمالا لحزمة المبادرات التي أطلقتها بغرض تطويق انعكاساتها على الأسواق المالية.

وأوضحت أن القرارات تشمل تمديد فترة الإفصاح عن البيانات والتقارير المالية السنوية المدققة عن السنة المالية 2019 بفترة إضافية لا تتجاوز 45 يوما كحد أقصى تنتهي بتاريخ 14 يوليو 2020.

وأشارت إلى أن التمديد يشمل جميع الشركات المساهمة العامة المحلية والشركات الأجنبية المدرجة وكذلك الشركات المرخصة من الهيئة وصناديق الاستثمار المحلية المسجلة لدى الهيئة.

كما سمحت الهيئة بتأجيل الإفصاح عن البيانات المالية للربع الأول من العام الحالي إلى حين حلول موعد الإفصاح المقرر عن البيانات المالية للربع الثاني الذي ينتهي بنهاية يونيو المقبل.

ويشمل التأجيل جميع الشركات المساهمة العامة المحلية والشركات الأجنبية المدرجة وكذلك الشركات المرخصة من الهيئة وصناديق الاستثمار المحلية المسجلة لدى الهيئة.

وأشارت الهيئة إلى أنه سيتم إيقاف العمل بأي أحكام تتعارض مع هذا التعميم بشكل مؤقت خلال الفترة الحالية سواء قد تم التنصيص عليها في قرارات صادرة من الهيئة أو بالنظام الأساسي للشركة وذلك حتى تاريخ 30 يونيو من العام الجاري.

وكانت هيئة الأوراق المالية قد اتخذت في الأسابيع الماضية عدة مبادرات لاحتواء الآثار المترتبة على انتشار فايروس كورونا، من بينها تخفيض الحد الأقصى لانخفاض السهم في الجلسة الواحدة إلى 5 في المئة بدل 10 في المئة.

وتضمنت أيضا منع آلية البيع على المكشوف في الأسواق المالية وتطوير آلية إعادة شراء الشركات المدرجة لأسهمها من خلال تسهيل الضوابط والإجراءات المنظمة لها، إضافة إلى إقرار عقد الجمعيات العمومية عن بعد والتصويت الإلكتروني على القرارات.

طلب رسمي لتأجيل إكسبو دبي 2020

دبي - أعلن المكتب الدولي للمعارض أن حكومة الإمارات العربية المتحدة طلبت رسميا تأجيل معرض إكسبو دبي 2020 إلى شهر أكتوبر 2021 في ضوء شلل النشاطات العالمية نتيجة تفشي وباء فايروس كورونا المستجد.

وكانت دبي تأمل في جذب نحو 25 مليون زائر إلى الحدث الذي يستمر ستة أشهر ويكلف مليارات الدولارات. وكان من المقرر أن ينطلق في 20 أكتوبر من العام الحالي.

وأفاد بيان صادر عن المكتب الدولي للمعارض ومقره باريس بأن "حكومة الإمارات العربية المتحدة طلبت رسميا تأجيل معرض إكسبو دبي 2020 العالمي" وأنها اقترحت 1 أكتوبر 2021 كموعد جديد بعد مشاورات مع المكتب الدولي للمعارض والدول المشاركة والأطراف المعنية الرئيسية.

وأشار البيان إلى أن الحكومة الإماراتية طلبت أيضا الحصول على موافقة لمواصلة استخدام "إكسبو دبي 2020" كاسم رسمي للمناسبة رغم التأجيل.

وذكر المكتب الدولي للمعارض أنه سوف يعقد اجتماعا عبر الإنترنت في 21 أبريل الجاري من أجل مناقشة "الخيارات المرتبطة بتغيير التواريخ".

وأفاد البيان بأن "القرار النهائي بشأن تغيير التواريخ لا يمكن اتّخاذه إلا عبر تصويت ثلثي الدول الأعضاء في المكتب الدولي للمعارض وعددها 170 دولة، بالموافقة على الاقتراح حتى يتغير الموعد".

وفرضت حكومة دبي، التي تستضيف مئات المؤتمرات والمعارض والمناسبات الثقافية والترفيهية سنويا، إجراءات إغلاق واسعة وألغت جميع المؤتمرات والمعارض والتجمعات خلال الأسابيع الأخيرة على خلفية تفشي فايروس كورونا المستجد (كوفيد- 19).

ويقام معرض إكسبو، الذي يعدّ أكبر معرض عالمي للأعمال والفعاليات الثقافية، كل خمس سنوات في مدينة يختارها المكتب الدولي للمعارض. ومن المقرر أن ينعقد معرض إكسبو التالي في مدينة أوساكا اليابانية في عام 2025.

جهود دولية مكثفة لفرض علاج مرّ لأزمة أسعار النفط

تحركات لإبرام اتفاق موسع «أوبك++» يشمل حتى الولايات المتحدة

اتسعت التحركات والاتصالات الملتهبة بين منتجي النفط الكبار لإنقاذ القطاع من وطأة انهيار الأسعار دون مستويات تكاليف معظم المنتجين نتيجة تراجع الطلب وحرب الأسعار المستعرة بين كبار المنتجين.

لندن - تشير خلاصة المواقف والتحركات الصاخبة لمنتجي النفط، إلى أن الجميع لم يعد يطيق الأسعار الحالية، وأنه أصبح لا بد من اتفاق أوسع بمثابة «أوبك++» لمعالجة الأزمة المعقدة الحالية.

لم يعد إنتاج النفط من الكثير من حقول العالم مجديا في ظل أسعار الشهر الماضي. ويؤكد ارتفاعها الأسبوع الماضي، قناعة الأسواق بأن تحركات المنتجين الكبار جادة لإجراء خفض كبير في الإنتاج.

ويبدو من المستبعد العودة لإبرام اتفاق في إطار تحالف أوبك+ لأنه لم يعد كافيا في ظل انهيار الطلب بسبب شلل الاقتصاد العالمي الناجم عن إجراءات مكافحة فايروس كورونا.

ويتعلق مستقبل التحركات بمدى استعداد منتجين كبار مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج والمكسيك للمساهمة في خفض الإنتاج إلى جانب منتجي تحالف أوبك+.

وقد أكد ذلك وزير النفط العراقي ثامر الغضبان، الذي قال أمس إن أي اتفاق جديد يتطلب الدعم من منتجين رئيسيين من خارج تحالف أوبك+ مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج.

وأرجأت أوبك وروسيا اجتماعا لمناقشة تخفيضات إنتاج النفط حتى الخميس المقبل مع اشتداد الخلاف بين موسكو والرياض بخصوص من يتحمل منهما مسؤولية انخفاض أسعار الخام.

وقال الكرملين أمس إن روسيا تريد مفاوضات بناءة في سوق النفط العالمية، لتحقيق مصلحة المنتجين والمستهلكين معا، ورأى عدم وجود أي مستفيد حقيقي، من قرار زيادة إمدادات النفط إلى الأسواق المتخمة.

وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي إن هناك حاجة لجهد مشترك وموحد من جميع منتجي النفط وليس فقط أوبك+ في سبيل مواجهة ضعف الطلب وإعادة التوازن إلى سوق النفط.

ودعت الرياض الخميس الماضي إلى اجتماع نفطي عاجل لتحالف أوبك+ وبقية المنتجين، بعد اتصال هاتفي بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

وكان مقررا في البداية أن يعقد الاجتماع العاجل الذي دعت له السعودية اليوم الاثنين، لكن الغضبان أكد أنه "أرجئ إلى الخميس المقبل".

وتشير التوقعات إلى أن تحالف أوبك+ ومنتجين آخرين حول العالم، سيعملون على التوصل إلى اتفاق لخفض إنتاج النفط بما يعادل نحو 10 في المئة من المعروض العالمي أو 10 ملايين برميل يوميا.

وقالت النرويج، أكبر منتج للنفط والغاز في غرب أوروبا، إنها ستبحث تقليص إنتاجها من النفط إذا توصل كبار منتجي الخام في العالم إلى اتفاق عالمي لخفض الإمدادات.

وسيكون اتفاق من هذا النوع، جهدا عالميا لم يسبق له مثيل، إذا شاركت فيه الولايات المتحدة، التي لم تعلن حتى الآن أي التزام بالانضمام إلى هذه الجهود.

ويمثل أي تحول في موقف واشنطن انقلابا هائلا على قوانين مكافحة الاحتكار الأميركية، التي تمنح التنسيق من منتجين للتأثير في أسعار النفط والذي كان الرئيس الأميركي دونالد ترامب يلوح به لمعاقبة منتجي أوبك خلال اتفاقات خفض الإنتاج في السنوات الماضية.

لا مفر من مشاركة النفط الصخري الأميركي

وفقدت أسعار النفط ثلثي قيمتها في الربع الأول من العام بسبب تراجع الطلب الناجم عن حالات العزل العام التي اتخذتها الدول جراء تفشي فايروس كورونا وبعد فشل السعودية وروسيا في الاتفاق على خفض الإنتاج.

وهوى سعر مزيج برنت الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوياته في 18 عاما ليصل إلى 21.65 دولار للبرميل. لكنه ارتفع نهاية الأسبوع إلى 34 دولارا بسبب التحرك العالمي الواسع لخفض الإنتاج.

ويحقق أي اتفاق عالمي هدف السعودية من إغراق الأسواق وإنهاء مرحلة تحملها العبء الأكبر في كل اتفاق لخفض الإنتاج، والذي أدى لنزيف متواصل في حصص الأسواق.

وبالتزامن مع تحركات إبرام اتفاق لخفض الإنتاج هناك أيضا محاولات تصعيد في حال فشل التوصل لاتفاق ينقذ الأسعار.

وذكرت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية أن مسؤولين أميركيين وكنديين يناقشون فرض رسوم جمركية على واردات النفط السعودية والروسية، إذا لم يتوصل البلدان إلى اتفاق سريع لإنهاء حرب الأسعار.

وقال الرئيس الأميركي السبت إنه سيبحث فرض رسوم جمركية على واردات النفط في الوقت الذي انتقد فيه خطط منتجي النفط الكبار الآخرين لخفض الإنتاج مشيرا إلى أن الولايات المتحدة لن تنضم إليهم.

ثامر الغضبان

أي اتفاق جديد يتطلب دعم أميركا وكندا والنرويج

وينطوي ذلك الموقف على موقف صارخ، إذ تشكو واشنطن من التداعيات المدمرة لانهيار الأسعار على المنتجين الأميركيين لكنها تريد من الآخرين تحمل أعباء دعم الأسعار.

لكن إشارات كثيرة من منتجي النفط الصخري الأميركي أشارت في الأسابيع الأخيرة إلى استعدادهم لخفض الإنتاج في إطار تحرك عالمي.

وفي مؤشر على جدية التحركات أكد مصدر سعودي مطلع أمس أن أرامكو سترجئ إعلان أسعار البيع الرسمية لخاماتها لشهر مايو حتى العاشر من أبريل انتظارا لما سيسفر عنه اجتماع بين أوبك وحلفائها بخصوص تخفيضات إنتاج محتملة.